مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

دور المرأة في السياسة دراسة في النموذج القطري

أ.م.د. صبا حسين
رئيس قسم السياسات والتشريعات \ مركز دراسات المرأة .جامعة بغداد.
Saba.h@wsc.uobaghdad.edu.iq

الملخص العربي
جاء البحث للرد على جملة من الجدليات، منها : ما الذي يعوق المرأة القطرية من المشاركة والتمثيل الأعلى في المجال السياسي والدبلوماسي رغم دعم القيادة السياسية ومكتسباتها التعليمية والمهنية؟ هل سيغلب الإرث الثقافي والاجتماعي وصوت القبيلة على مشاركة المرأة القطرية، وهل ستتمكن المرأة القطرية من رفع نسبة مشاركتها وشغلها للمناصب السياسية والدبلوماسية بعيدا عن أي تدخل ؟ وهل ستشارك المرأة القطرية في الحراك الانتخابي أم ستكتفي بدورها التقليدي في المجتمع ؟

Summary
The research came to respond to a number of controversies, including: What hinders Qatari women from participation and higher representation in the political and diplomatic field despite the support of the political leadership and their educational and professional gains? Will the cultural and social heritage and the voice of the tribe prevail over the participation of Qatari women, and will Qatari women be able to increase their participation rate and hold political and diplomatic positions away from any interference? Will Qatari women participate in the electoral movement or will they be satisfied with their traditional role in society?

المقدمة

الحديث عن مشاركة المرأة القطرية في العمل السياسي يعتبر تجربة حديثة، من حيث التشريع والمشاركة، ولا يمكن مقارنتها بغيرها من النساء في المنطقة العربية لاعتبارات عديدة أهمها الإرث الاجتماعي والثقافي وما يرافقه للصورة التقليدية لدور المرأة في المجتمع، صوت القبيلة، جمود التشريعات والقوانين الخاصة بتمكين المرأة ،(فوضع التشريعات وتنفيذ برامج التمكين لا يعني أبداً مشاركتها الفعلية)، علاوة على أن- تمكين المرأة القطرية سياسيا– إنما هو على الأغلب مرتبط بقرار وتوجه سياسي ولم تحتاج المرأة القطرية إلى الخروج في مظاهرات سياسية ومواجهات مع الحكومة للمطالبة بحقوقهن في الترشح والتصويت والمشاركة الفعلية ، بل تظافرت العوامل الداخلية والخارجية المشجعة والساندة لمشاركتها في الحياة السياسية .

جاء البحث للرد على جملة من الجدليات، منها : ما الذي يعوق المرأة القطرية من المشاركة والتمثيل الأعلى في المجال السياسي والدبلوماسي رغم دعم القيادة السياسية ومكتسباتها التعليمية والمهنية؟ هل سيغلب الإرث الثقافي والاجتماعي وصوت القبيلة على مشاركة المرأة القطرية، وهل ستتمكن المرأة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

القطرية من رفع نسبة مشاركتها وشغلها للمناصب السياسية والدبلوماسية بعيدا عن أي تدخل ؟ وهل ستشارك المرأة القطرية في الحراك الانتخابي أم ستكتفي بدورها التقليدي في المجتمع ؟

ولتوضيح فكرة البحث قسم الى مقدمة وخاتمة و ثلاث محاور اهتم الاول بتوضيح " دور المجتمع في تمكين المرأة من المشاركة السياسية " اما المبحث الثاني " التطور الوظيفي للنساء في دوائر صنع القرار" ،جاء المبحث الثالث ليوضح اهم التحديات الاجتماعية والسياسية والمالية تجاه العمل السياسي للمرأة بعنوان " التحديات التي تواجه عمل النساء في الجانب السياسي".

اتبع المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لعرض الاحداث في ثنايا البحث ، كما اعتمدنا على جملة من المصادر العلمية التي اغنت البحث بالمعلومات القيمة .

اولا : العوامل المساهمة في تمكين المرأة من المشاركة السياسية

حرصت دولة قطر على وضع جملة من القوانين والتشريعات والاجراءات التي تضمن للمرأة حقوقها في جميع الجوانب :السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فقد اكدت المادتان (٣٤)و (٣٥) من الباب الثالث من الدستور القطري عام ٢٠٠٣ ، أن " **الناس متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تميز بينهم في ذلك ،بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين" ، ونصت المادة (٤٢): " ان الدولة تكفل حق الانتخاب والترشيح للمواطنين، وفقا للقانون "** [١] .

كما اصدر الامير حمد بن خليفة ال ثاني " قانون الاسرة" في ٢٩ حزيران ٢٠٠٧ ، يتألف من(٣٠١) من المواد ، لتنظيم العلاقات الاسرية ،وضمان حقوق النساء ، تحديد سن الزواج، وحقوق الزوجين ، والميراث ، الوصية ، شروط الحضانة ، منح للمرأة حق طلب التفريق من زوجها في حال غيابة عن موطنه او محل اقامته مدة سنة فأكثر، كما نصت المادة الثانية من القانون : ان تتولى الفصل في الدعاوي والمنازعات المتعلقة بمسائل الاسرة والتركات دائرة او محكمة تسمى " **محكمة الاسرة** " [٢] .

وبما ان التعليم هو احدى الدعامات المهمة ، لتفعيل الادوار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة وهو المحرك الاساس لتمكينها[٣]، عملت الحكومة القطرية على فتح ابواب التعليم المجاني امامها لتشجيعها على الانخراط في التعليم، وتوسيع مداركها ، والارتقاء بوعيها لتعزيز دورها في المجتمع بشكل اصبحن يشكلن نسبة عالية ،في مستوى التعليم العالي، تتراوح ما بين ٦٥% و٧٠% في السنوات (٢٠١١- ٢٠٢٠)[٤] .

كما كان لتجربة قطر التربوية التعليمية الجديدة دور في تنمية قدرات التفكير النقدي ، واتخاذ القرار، وحل المشكلات، والعمل الجماعي ، والابداع في التعليم والقدرة على استخدام الوسائل التكنولوجية، والتواصل الفعال، اي ابتعدت عن منهج التلقين والحفظ. من خلال افتتاح المدارس المستقلة في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ب (١٢) مدرسة [٥].

وفي ضوء ذلك ، حققت النساء خطوات متميزة في التعليم فاصبح لها حضور متميز في تخصصات التعليم الفني ومعلومات الحاسوب والكيمياء التطبيقية وغيرها من التخصصات العلمية في جامعة قطر لتخرج من نطاق التعليم لمقتصر بشؤون التربية والتعليم [٦].

وهناك حقيقة يدركها الجميع ، اذا اردنا تحسين وضع النساء علينا ان نحسن من وضع كل عضو من اعضاء الاسرة، من خلال توفير فرص التعليم، وان يكون على دراية بحقوقه وواجباته كمواطن في وطنه .

كما انشأت مؤسسات رسمية مختصة بشؤون المرأة ، لتوفر اطارا مؤسسيا لعملية النهوض بها ، ووضع الخطط والسياسات والتنسيق مع الجهات ذات الاهتمام بشؤون المرأة .الى جانب تعينها في دوائر صنع القرار لإكسابها الخبرات المناسبة لتشارك الرجل في عملية البناء والتنمية والوصول الى مكان رفيع في المجتمع ، فعلى سبيل المثال تم انشاء المجلس الاعلى لشؤون الاسرة بموجب القرار رقم (٥٣)عام ١٩٩٨

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

كجهة عليا مستقلة تهت بتعزيز دور الاسرة في المجتمع وتعمل على وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط ومتابعة تنفيذها ، وهو المؤسسة المعنية بقضايا المرأة على الصعيد الوطني ، وترأست الشيخة موزة بنت ناصر المسند المجلس [٧].

وقد استطاع المجلس ان يحقق انجازات كبيرة في مجال النهوض بالمرأة منذ تأسيسه وخاصة في مجال التشريع القاني ، نذكر منها للتوضيح ، اعداد مشروع قانون المساءلة القانونية للمعتدين على الاطفال ،اعداد مشروع الاستراتيجية العامة للأسرة في دولة قطر، نظم عددا من الاجتماعات والمؤتمرات والدورات التدريبية ذات الصلة بقضايا النساء وانضمام للاتفاقيات الدولية – اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الهمم، الى جانب الدراسات الاكاديمية الميداني لإيجاد الحلول للتحديات التي تواجه النساء كالعنف ، ومعوقات تولي المناصب القيادية ، وتحديات مشاركتها السياسية وغيرها من المواضيع [٨].

ومن نشاطات المجلس الاخرى ، تنظيم برامج توعوية مجانية ، ففي عام ٢٠٠٤ عمل برنامجا توعويا بقانون الخدمة المدنية وفي عام ٢٠٠٥ برنامج توعوي بمشروع قانون الاحوال الشخصية ، ويحتوي المجلس على لجنة تعرف لجنة شؤون المرأة تعمل على اقتراح السياسات والخطط والبرامج المهمة لتنمية النساء ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وحثها في الوقت ذاته في المشاركة في الادوار القيادية ومواقع صناعة القرار ، وتعزيز مشاركتها في النشاطات المحلية والدولية المهتمة بقضايا شؤون المرأة [٩].

حقق المجلس الاعلى لشؤون الاسرة عددا من الانجازات ، في مجال التشريعات والدراسات والابحاث والسياسات والاستراتيجيات نذكر منها للتوضيح ، اعداد مشروع قانون المساءلة القانونية للمعتدين على الاطفال،اعداد مشروع الاستراتيجية العامة للأسرة في دولة قطر، نظم عددا من الاجتماعات والمؤتمرات والدورات التدريبية ذات الصلة بقضايا النساء ،كما انجز المجلس عددا من الدراسات التي تسلط الضوء على العنف ، ومعوقات تولي المناصب القيادية ، وتحديات مشاركتها السياسية وغيرها من المواضيع [١٠].

أنشئت لجنة شؤون المرأة عام ٢٠٠٠ وهي فرع من فروع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بهدف الاهتمام بحقوق المرأة وواجباتها ، وتفعيل الدور التنموي ، وضمان حقها في المشاركة في مواقع صنع القرار والمواقع القيادية [١١].

وعلى المنوال ذاته ، تم أنشاء "المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل" تعمل على حمايتهم من الممارسات المنحرفة في المنزل والمجتمع والعمل، ومعالجة المشكلات الناجمة عن هذه الممارسات، الى جانب ايجاد وعي مجتمعي ، ضمان عدم التمييز ضد النساء في الحقوق والمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والادارية [١٢].

كما تم اعداد الاستراتيجية العامة للأسرة ٢٠٠٨ التي تتضمن استراتيجية وطنية للنساء تسعى في جوانبها الى تحقيق الحقوق والحريات والمشاركة الفاعلة في المجتمع .

ثانيا -التطور الوظيفي للنساء في دوائر صنع القرار

تعد قضية مشاركة السياسية من اهم القضايا التي تواجهها المجتمعات بصفة عامة والنساء بصفة خاصة ، لأنها تتعلق بكافة جوانب الحياة ،فالعمل السياسي ليس مقتصر على المشاركة في الانتخابات ودخول المجالس التشريعية ، وانما ما تعنيه هذه المشاركة في عملية التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، فالمشاركة في معناها الشامل هي المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة جوانب الحياة ،في تحديد مسيرة التنمية الشاملة ، وهي عملية مستمرة يشارك فيها كل انسان سواء ادرك ذلك او لم يدركه ، ولا تقتصر على عملية الترشيح والانتخاب، بل تتضمن القرارات التي يتخذها

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الأنسان في رحله حياته على طريق البحث والتفكير في القرارات المعبرة عن خياراته ، والقيم التي يعكسها قولا وسلوكا .[١٣]

وبقدر تعلق الامر بموضوع البحث ، لم يكن للنساء مشاركة في الحياة السياسية لان قانون تنظيم الانتخابات لمجلس الشورى رقم ٩ لسنه ١٩٧٠ الصادر في ١١ ايار ١٩٧٠ جاء في مادته الاولى " يتمتع بحق الانتخاب كل قطري من الذكور البالغين من العمر ثماني عشر سنة ميلادية كاملة ويستثنى من ذلك العاملون في القوات المسلحة والشرطة " [١٤].

بدأت الامور تشهد تغيرا ملحوظا في ١٨ تموز ١٩٩٨، حينما اصدر المرسوم رقم (١٧)لسنة ١٩٩٨ ،اعطى للنساء الحق في الترشيح والانتخاب للمجلس البلدي المركزي ، فقد اشار "حق الانتخاب لكل قطري-(او قطرية)- بالغ من العمر ١٨ سنة ولم يكن محكوم علية في جريمة مخلة بالشرف والامانة، ولا يكون من العاملين في القوات المسلحة والشرطة .كما نص اقرار حق الترشيح لكل قطري -(او قطرية)- بالغ من العمر٢٥سنة ويجيد القراءة والكتابة، ومشهود لهم بالكفاءة والامانة، وغير محكوم علية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة، والا يكون من العاملين في القوات المسلحة او الشرطة [١٥] .

ومن اجل التوعية بأهمية مشاركة المرأة في انتخابات المجلس البلدي اقدمت الشيخة موزة بت ناصر المسند في نيسان ١٩٩٨بتشكيل لجنة نسائية برئاسة الشيخة عائشة بنت خليفة بن حمد ال ثان وعضوية اربعة عشر شخصية نسائية من مختلف القطاعات لتوعية الناخبات بأهمية اصواتهن ومسؤولياتهن تجاه الوطن ، والعمل على اكساب المرأة القطرية مهارات العمل الانتخابي وتثقيف من لديها الرغبة بالترشيح بمهام ومسؤوليات التي تقع على عاتق الفائزة بالانتخابات [١٦].

وفي ضوء ما تم ذكره يتضح لنا حرص الحكومة المركزية على اعطاء المرأة القطرية حقها الذي تستحقه كعضو فاعل وعنصر هام من عناصر التنمية في المجتمع القطري ، فالقرار السياسي الذي منح المرأة القطرية هذا الحق الذي نص عليه الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني – امير دولة قطر – في خطابه اثناء افتتاح الدورة السادسة والعشرين لمجلس الشورى ١٩٩٧\١١\٣٠ حينما ذكر :

" ان طريق المستقبل يحتاج الى رؤيتنا جميعا لرسم أهدافه وتحديد خطواته والاتفاق على اولوياته كما يتطلب منا العمل معا بحيث يؤدي كل منا دوره في تنفيذ مراحله، ولن يأت ذلك الا بتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتنفيذه ، ولا شك ان تسجيل المجلس البلدي بالانتخابات المباشرة واعطاء المرأة القطرية حق العضوية والانتخاب يعد خطوة تنحو تعزيز دور المشاركة الشعبية في ممارسة العمل التنفيذي والتشريعي على حد سواء" [١٧].

فاقتناع القيادة وحماسها لإنجاح تجربة المشاركة النسوية للانتخابات يعتبر عاملا مهما للمشاركة النسوية السياسية ، كما ان تجانس المجتمع القطري تقبله للمشاركة النسوية ، والمسيرة الانتخابية الديمقراطية جاءت متدرجة وليست قفزا فوق المراحل دور واضح في تشجيع التمكين السياسي للمرأة القطرية [١٨] .

بلغت نسبة مشاركة النساء في انتخابات المجلس البلدي في عام ١٩٩٨ بنسبة ٤٥%من اجمالي الناخبين ،تقدمت ٦ سيدات للترشيح، ولم تحظى أي منهن بالفوز بعضوية المجلس ، الا ان الاشتراك في الانتخابات هي خطوة كبيرة رغم حداثة تجربتها في العمل السياسي ضمن اطار التغييرات التي شهدها المجتمع القطري آنذاك [١٩].

وفي انتخابات المجلس البلدي الثانية في ٧ نيسان ٢٠٠٣، شاركت ٣ نساء من اصل ٨٤ مرشحا ، فازت السيدة شيخة الجفيري بالتزكية [٢٠].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وفي الانتخابات الثالثة للمجلس البلدي في نيسان ٢٠٠٧شاركت ٣ سيدات من بين ١١٦ مرشحا ، وفازت مرشحة واحدة هي شيخة الجفيري بعد حصولها على ٩٠%من مجموع الاصوات في دائرتها [٢١].

بدأت انتخابات المجلس البلدي لدورته الرابعة في ١٠ ايار ٢٠١١ ، بغ عدد المرشحين لعضوية المجلس البلدي ١٠١ مرشح منهم ٤ نساء ،وقد احتفظت المرأة القطرية شيخة الجفيري بالمقعد الوحيد الذي شغلته في الدورات السابقة [٢٢].

ويمكننا القول ، على الرغم من ضعف تواجد النساء في انتخابات المجلس البلدي وعدم تطور وتزايد مشاركة النسوية الا ان الاهمية تكمن في ان مشاركتها في الحياة السياسية اصبحت حقيقة فدخول شيخة الجفيري في عضوية المجلس البلدي المنتخب في ٢٠٠٧جاءت بالانتخاب المباشر بعد ان فازت بالتزكية في الدورة الثانية عام٢٠٠٣ .

واتخذ الموضوع قوة ، حينما اتجهت الحكومة القطرية الى اسناد ادوار للمرأة في دوائر صنع القرار ، توافقا مع الزيادة التي حدثت على مستوى دول العالم، في عدد النساء اللواتي انتقلن الى المواقع والوظائف الادارية ،الى جانب تحقيق الهدف المتمثل باشراك المرأة والرجل يؤدي الى تحقيق توازن، لان المساواة في صنع القرار السياسي، يؤدي وظيفة مهمة ، يتعذر من دونها تحقيق الادماج الفعلي لعنصر المساواة في عملية صنع القرار [٢٣].

ونلتمس حقيقة الموضوع حينما نجد المشاركة الفعلية للنساء القطريات في المناصب القيادية منذ عام ١٩٩٦ ، منها نائب رئيس المجلس الاعلى لشؤون الاسرة ، بدرجة وكيل وزارة ، كما تم تعيين عضوتين، في مجلس ادارة المجلس الوطني للثقافة والتراث والفنون، إضافة الى تقلد المرأة مهمات عمادة كليات ورئاسة اقسام بجامعة قطر وادارة ادارات مهمة ،فالدكتورة عائشة المناعي اول عميدة لكلية الشريعة في العالم الاسلامي ،ووصلت نسبة مشاركة المرأة القطرية ،في المناصب العليا ، اكثر من ٣٣%من مجموع المناصب في وزارة التربية والتعليم العالي ، كما عينت في منصب رئيس جامعة قطر ، وفي منصب الامين العام المساعد لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، كما فازت بكونها اول امرأة خليجية في لجنة حقوق الطفل التابع للأمم المتحدة ، وعينت ثالثة في اللجنة الاولمبية القطرية ،كما تم تعيين امرأة قطرية ،مقررة خاصة للجنة التنمية الاجتماعية بالأمم المتحدة من عام ٢٠٠٣الى ٢٠٠٥ [٢٤].

عينت السيدة شيخة بنت احمد المحمود في منصب وزير التربية والتعليم، وكانت اول وزيرة في دول الخليج العربي ، وفي تموز ٢٠٠٨ اعاد امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني ، تشكيل حكومة جديدة هي الاكبر عددا في تاريخ الحكومات القطرية ، وضمت وزيرتين ، هما الدكتورة غالية بنت محمد بن حمد ال ثاني وزيرة الصحة ، واستمرار السيدة شيخة بنت احمد المحمود في منصب وزير التربية والتعليم العالي [٢٥]

ثالثا:- التحديات التي تواجه عمل النساء في الجانب السياسي

هناك جملة من التحديات تواجه عمل النساء في المجال السياسي منها[٢٦]:

- المنظومة الثقافية التي تمثل حاجزا لمشاركتهن في صنع القرار وتولي الادوار القيادية في الحياة العامة .
- معظم النساء غير مقتنعة بمشاركتها السياسية ،وتجد بان الرجل افضل من يقوم بالعمل السياسي ، لذا نجد اكثر من يصوت للرجال من النساء .
- وعدم وجود الدعم الاسري او التشجيع من الرجل للمرأة على الدخول في الحياة السياسية، وهذا يحد من تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ،ويجعل الفرص السياسية للمرأة محدودة [٢٧].
- ضعف الوعي السياسي والقانوني وعدم معرفتها بحقوقها السياسية وحقوق المواطنة جعلها ضعيفة الدراية بحقوقها حول الترشيح و الانتخاب، وقدرتها على المشاركة المهمة في توجيه الحياة العامة ،عدم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

مقدرتهن على مواجهة المتطلبات المالية لخوض الانتخابات. وتفكيرها بان مهامها الاساسية هي الانجاب والرعاية الاسرية ، وعدم أدراكها للأدوار الجديدة التي يمكن ان تمارسها دون المساس بمهامها العائلية.

- عدم قدرة المرأة القطرية على التوافق مع متطلبات سوق العمل المتغيرة ، حيث تطلب بعض الوظائف جهدا مضاعفا من المرأة ، ووقتا اكبر مما يتطلب غير ذلك من الوظائف الادارية مما يترتب على ذلك عدم قدرة المرأة العاملة على توفيق بين دورها الوظيفي ودورها الاسري ،ومن ثم تكون في وضع الاختيار ، اما بين استقرارها الوظيفي او استقرارها الاسري ، وغالبا ما تكون لأسرة هي الاكثر اختيارا [٢٨]

- المرأة القطرية تعيش حالة انفصال مع الواقع السياسي ، فالحديث عن مشاركة النساء في برلمانات او مجالس هي حديثة عهد واقتصر وجودها في مجال التعليم والصحة وتفسر من قبل الكثير بان وجودهن مظهر للتقدم ، لكونهن مؤشر تقدم او تأخر انظمة الدول [٢٩].

- انخفاض حصة المرأة في المناصب القيادية اثر بشكل طبيعي على مشاركتها في عملية صنع القرار، كما ان الاعتقاد بأن النهوض بالنساء هي مسؤولية الجهات الحكومية فقط وعدم اسناد الامر للجمعيات المدنية المهتمة بشؤونهن [٣٠] .

- عدم ثقة بعض افراد المجتمع ، بقدرات المرأة ، على الرغم من اسهاماتها الفاعلة في مختلف جوانب التنمية المجتمعية .

-عجز الوسائل الاعلامية عن اداء دورها التنموي او تغير الموروث الثقافي الذي يؤثر في مشاركة النساء بل نها تؤدي في اغلب الاحيان دورا معاكسا . فمن الضروري ان يعمل الاعلام نقل صور مشرفة، عن سيدات برزن في مجالات اساسية وحيوية ،ومعرفة كيف تمكن من تحقيق التوازن المثالي ، بين ادوارهن المتعددة [٣١]

- المشاركة المحدودة في قطاعات العمل الحكومي على الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للنساء القطريات .

الخاتمة

إن المشاركة السياسية للمرأة الخليجية بشكل عام والقطرية بشكل خاص لم يعد مطلبا أساسيا دوليا واستجابة لضغط المنظمات الدولية والاتفاقيات ، بل هو مطلبا حقيقياً لأي تنمية مجتمعية، بل إنه ضرورة وطنية ومجتمعية ومهمة جدا في ظل ما حققته المرأة القطرية من إنجازات في تحصيلها العلمي والمهني ومشاركتها الاقتصادية في قوة العمل وظل متطلبات مرحلة التحول نحو المجتمع الديمقراطي.

لذلك وفي ضوء ما تم ذكره هناك جملة من التوصيات تساهم بدورها في تعزيز مكانه النساء في الحصول على حقوقها الدستورية منها :

- وضع نصوص قانونية وتشريعات تعطي للنساء حقوقها في الانتخابات الرئاسية والنيابية ، ومؤسسات المجتمع المدني، والمناصب الدبلوماسية والوزارية والوظائف الادارية والقضائية .

- ان تقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بنشر الوعي بين مختلف فئات المجتمع، بأهمية دور المرأة في عملية التنمية المستدامة، بوصفها شريكا حقيقيا وفاعلا في مختلف العمليات الانتاجية في المجتمع ، وخاصة بعد زيادة عدد النساء في المواقع القيادية في العمل .

-نشر الوعي الثقافي بأهمية مشاركة النساء في صنع القرار ، من خلال تعاون المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والاعلام الى جانب الدعم المقد من قبل لسلطات الحاكمة في وضع استراتيجية ضمان الحقوق للنساء من خلال جملة من الاجراءات القانونية والاجتماعية والاقتصادية .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- تطوير مهارات النساء السياسية من خلال دورات توعوية وتأسيس الجمعيات النسائية وتقديم الدعم المادي والمعنوي للقيام بأعمالها التثقيفية والتوعوية بأكمل وجه . لتكون قيادية ناجحة ورائدة واعية في مجالات العمل كافة .
- تمكين المرأة في اتخاذ القرار من خلال تخصيص مقاعد لها في المجالس البلدية والنيابية ، والمقصود بالتمكين منح النساء القدرة عل فعل التفاوض واتخاذ القرار الذي يساهم في رسم سياسات المجتمع ومستقبله.
- الاهتمام بالدراسات الميدانية والبحوث العلمية المتعلقة بتقويم كفاءة المرأة الانتاجية، ومن ثم تقدير افراد المجتمع لدورها ، وهذا يترتب عليه زيادة فرص تمكينها السياسي مستقبلا.
- تشجيع المرأة على الترشيح في الانتخابات ، بتقديم الدعم المالي الى الراغبات في الترشيح ، بما يخفف من الاعباء المالية ، ويكون حافزا في الوقت ذاته .

-المصادر:

- بدرية العماري ،المجلس البلدي المركزي بدولة قطر ودور المرأة ، الدوحة ، ١٩٩٨ .
-عطا السيد الشعراوي ، سياسات النهوض بالمرأة في دول الخليج العربي ، ابو ظبي ، ٢٠١١.
- كلثم علي الغانم ، تمكين المرأة في عملية صنع القرار السياسي والمجتمعي ،قطر ، د.ت ، ص ١٣٢.
- كلثم علي الغانم ، معوقات تولي المرأة المناصب القيادية في المجتمع القطري ، دراسة ميدانية ،جامعة قطر ، ٢٠١٠، ص٢٣.
-مشوط شبعان عامر الهاجري ، تطور الحقوق الدستورية للمرأة العربية ، القاهرة ،٢٠١٢.

-البحوث

- أمية أبو السعود، الانتخابات البلدية والتطور الديمقراطي دولة قطر، " مركز الوثائق والدراسات الانسانية " ، مجلة ، العدد الثاني عشر، الدوحة ، ٢٠٠٠.
- أيمن السيد عبد الوهاب ، الانتخابات القطرية خطوة على طريق الديمقراطية ، السياسة الدولية ، "مجلة " ،القاهرة ، العدد٢٠٠٨،٤٣.
- خالد علي عبد الخالق ، المشاركة والتمثيل النسائي في المجالس التشريعية الخليجية ، اراء حول الخليج ، مجلة ، دبي ، العدد٤٣ ، ٢٠٠٨ .
- صبا حسين ، المرأة وصناعة القرار السياسي العراق والامارات (دراسة مقارنة) ،" حوليات " مجلة ،الآداب عين شمس، المجلد٥٢ ، العدد٢٧ ، ابريل ٢٠٢٤.
- محمد عبد اللاه، الدور السياسي للمرأة في ظل التغيرات المعاصرة ، بحث مقدم المنتدى الثاني لمؤتمر قمة العربية حول المرأة والسياسة ، تونس ، ٣١ مايو -١ يونيو ، ٢٠٠١.
- موزة عبد الله المالكي ، المدارس المستقلة في قطر :تجربة تعليمية متميزة وقفزة تاريخية ، اراء حول الخليج ، مجلة ، العدد ٤٨ ،دبي ٢٠٠٨.
- ----------، المرأة القطرية : طموحات وانجازات "، ورقة عمل مقدمة الى المنتدى الديمقراطي الثاني للمرأة ،صنعاء : تشرين الثاني ،٢٠٠٦ .
-هيفاء نجيب مهودر ، دور المرأة في العمل السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي والمرأة الاماراتية على وجه الخصوص،" الخليج العربي" ، مجلة ، المجلد ٤، العدد(١-٢)، السنة ٢٠١٣.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- وضحى علي السويدي ، التحديات التي تواجه المرأة الخليجية من المشاركة السياسية ورقة عمل قدمت الى مؤتمر المستقبل السياسي للمرأة بدول مجلس التعاون الخليجي ، الكويت ، ٢٢- ٢٤ كانون الاول ٢٠٠١.

- الصحف

- يوسف عبيدان ، دور المرأة في المشاركة السياسية ،جريدة الراية العدد ٦٩٢٧، ٢٠٠١\٤\٢٥.

- جريدة العرب ، القطرية ٢٠٠٩\١٢\١٥ .

- شبكة المعلومات :

- - سبيكة النجار ، الحركة النسائية في الخليج ، على الموقع الالكتروني www.womengateway.com

- محمد صبرة ، " اول مرة :وزيرتان في اكبر حكومة قطرية " ، على الموقع الالكتروني www.islamonline.net

---

[١] - بدرية العماري ،المجلس البلدي المركزي بدولة قطر ودور المرأة ، الدوحة ، ١٩٩٨، ص٢٠٩ .

[٢] عطا السيد الشعراوي ، سياسات النهوض بالمرأة في دول الخليج العربي ، ابو ظبي ، ٢٠١١،ص٤٤.

[٣] -صبا حسين ، المرأة وصناعة القرار السياسي العراق والامارات (دراسة مقارنة) ،" حوليات " مجلة ،الآداب عين شمس، المجلد٥٢ ، العدد٢٧ ، ابريل ٢٠٢٤ ، ص ١٥٨ .

[٤] - موزة عبد الله المالكي ، المرأة القطرية : طموحات وانجازات" "، ورقة عمل مقدمة الى المنتدى الديمقراطي الثاني للمرأة ،صنعاء : تشرين الثاني ،٢٠٠٦ . ، ص ٣٤ .

[٥] - موزة عبد الله المالكي ، المدارس المستقلة في قطر :تجربة تعليمية متميزة وقفزة تاريخية ، مجلة اراء حول الخليج ، العدد ٤٨ ،دبي ٢٠٠٨، ص ٤٥ .

[٦] -مشوط شبعان عامر الهاجري ، تطور الحقوق الدستورية للمرأة العربية ، القاهرة ،٢٠١٢، ص٣٣٤ .

[٧] -المصدر نفسة ،ص٣٣٦ .

[٨] -موزة عبد الله المالكي، المرأة القطرية : طموحات وانجازات "، المصدر السابق ، ص٣٦ .

[٩] - عطا السيد الشعراوي ، سياسات النهوض بالمرأة في دول مجلس التعاون، ابو ظبي ، ٢٠١١ ، ص ٧٤-٧٧ .

[١٠] - مشوط شبعان عامر الهاجري، المصدر السابق ،:ص٣٤٦

[١١] - سبيكة النجار ، الحركة النسائية في الخليج ، عل الموقع الالكتروني www.womengateway.comعطا ١٥٣

[١٢] - عطا السيد الشعراوي ، المصدر السابق ،ص ٧٧ .

[١٣] - محمد عبد اللاه، الدور السياسي للمرأة في ظل التغيرات المعاصرة ، المنتدى الثاني لمؤتمر قمة العربية حول المرأة والسياسة ، تونس ، ٣١ مايو -١ يونيو ، ٢٠٠١ ، ص ٧.

[١٤] - مشوط شبعان عامر الهاجري، المصدر السابق ،:ص ٣٥٨

[١٥] - جريدة العرب ، القطرية ٢٠٠٩\١٢\١٥ ،ص١،

[١٦] - أمية أبو السعود، الانتخابات البلدية والتطور الديمقراطي دولة قطر، " مركز الوثائق والدراسات الانسانية " ، مجلة ، الدوحة ، ٢٠٠٠، ص ٧٧.

[١٧] - مشوط شبعان عامر الهاجري، المصدر السابق ،:ص ٣٥٩

[١٨] -يوسف عبيدان ، دور المرأة في المشاركة السياسية ،جريدة الراية العدد ٦٩٢٧، ٢٠٠١\٤\٢٥، ص٨

[١٩] - امية ابو السعود ، المصدر السابق، ص ١٢ .

[٢٠] - بدرية العماري ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

[٢١] - خالد علي عبد الخالق ، المشاركة والتمثيل النسائي في المجالس التشريعية الخليجية ، اراء حول الخليج ، مجلة ، دبي ، العدد٤٣ ، ٢٠٠٨ ، ص٨٨-٩٠ .

[٢٢] - أيمن السيد عبد الوهاب ، الانتخابات القطرية خطوة على طريق الديمقراطية ، السياسة الدولية ، "مجلة " ،القاهرة ، العدد٢٠٠٨،٤٣، ص١٧٤.

[٢٣] - عطا السيد الشعراوي ، المصدر السابق ،ص ٨١.

[٢٤] - موزة المالكي ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

[٢٥] - محمد صبرة ، " اول مرة :وزيرتان في اكبر حكومة قطرية "

ISSN–2536–0027

www.islamonline.net

[٢٦] - كلثم علي الغانم ، معوقات تولي المرأة المناصب القيادية في المجتمع القطري ، دراسة ميدانية ،جامعة قطر ، ٢٠١٠، ص٢٣.

[٢٧] -هيفاء نجيب مهودر ، دور المرأة في العمل السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي والمرأة الاماراتية على وجه الخصوص،" الخليج العربي" ، مجلة ، المجلد ٤، العدد(١-٢)، السنة ٢٠١٣، ص ٧٧.

[٢٨] - كلثم الغانم ، تمكين المرأة في عملية صنع القرار السياسي والمجتمعي نقصر ، د.ت ، ص ١٣٢.

[٢٩] - وضحى علي السويدي ، التحديات التي تواجه المرأة الخليجية من المشاركة السياسية ورقة عمل قدمت الى مؤتمر المستقبل السياسي للمرأة بدول مجلس التعاون الخليجي ، الكويت ، ٢٢- ٢٤ كانون الاول ٢٠٠١ ، ص٧ .

[٣٠] - المصدر نفسه،ص٨ .

[٣١] - عطا السيد الشعراوي ، المصدر السابق ،ص ١٣٣ .